يقول إريك فايل:

تتطلب هذه الأطروحات بشكل مباشر رفضا للنظرية الكلاسيكية حول الحق الطبيعي، أي نظرية هوبز وسبينوزا وروسو، والتي لازال يتم العثور على آثارها عند كانط وفيخته. إنها نظريات تريد أن تؤسس الحق الطبيعي على حق يفترض أنه حق الفرد في حالة الطبيعة، ذلك الفرد المعزول الذي يعيش وحده مثل ذرة. إن كون أصحاب هذه النظريات كانوا بحاجة لبناء نظري من هذا النوع ليتحرروا من سيطرة القانون الموحى به وادعاءات الذين يمثلونه على الأرض هو أمر مفهوم ويبرر مشروعهم في حدود نواياهم المعبر عنها. لكن الأساس الذي اعتقدوا أنهم اكتشفوه غير موجود مع ذلك : ليس للفرد أي حق، ولا وجود لعدالة أو ظلم بالنسبة له، فالقول إن حق الفرد يتجاوز قدرته ـ يعني أنه يستطيع أن يفعل كل ما لا يُمنع من فعله ـ حقيقة لا ريب فيها وفارغة مثل أية قضية مماثلة فالحقُ والقانون والعدالة هي مصطلحات لا معنى لها إلا داخل جماعة معينة. الجماعة وحدها هي التي توصف بالعادلة أو الظالمة، وحدها منظومة قوانين يمكن أن تحاكم، فالفرد كفرد هو حيوان (...).

لكن ما القول في حقوق الإنسان والمواطن؟ لنطمئن. ليست هذه الحقوق في خطر. فهي موجودة في المجتمعات التي بلغت ما يمكن نعته بالكونية والموضوعية أو على الأقل المجتمعات التي شرعت في طرح المشكل (...) ولكنها ليست حقوقا للفرد المعزول الموجود كذرة، وإنما هي حقوق لعضو في جماعة وتعتبرها الجماعة حقوقا لكل إنسان بما في ذلك الذين لا يعيشون داخل الجماعة، بل هي حقوق للذين يرفضون ما يؤسس الحق الذي يعترف به لهم. أما نحن فنتعرف على حق من الحقوق (وهو ما يدل على ضرورة أن يحميَه كل دستور لكي يكون عادلا، ومن الأفضل أن تكون هذه الحماية فعالة عوض الإعلان عنها فقط) ليس فقط كحق لكل مواطن، ولكن كحق لكل إنسان حتى وإن انتمى هذا الإنسان لجماعة يتجاهل تراثها مفاهيمنا عن الحق والعدالة، لكن هذا الحق وُلد في لحظة من لحظات التاريخ، ويُعتبر انطلاقا من هذه اللحظة حقا طبيعيا، لأنه مؤسس على وقائع ـ أحداث من نوع سقوط الحجارة : هو حقيقي لأنه أصبح حقيقيا.

Éric Weil, *Essais et Conférences*, Tome 1, Plon, 1977, pp. 194 – 195.